مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، المجلد ١٦ (١)، ٢٠٠٢

التحول إلى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر

Multi Party Idea in Moder Islamic Thought. Parties Emergence in Moderen Islamic Thinking

عاطف عدوان

كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين

تاريخ التسليم: (٢٠/ ١٢/ ١٩٩٩)، *تاريخ القبول*: (١٢/ ٦/ ٢٠٠١)

ملخص

كان التفكير في إنشاء أحزاب يعد خطأ كبيراً في نظر عدد كبير من القادة والمفكرين الإسلاميين إذ نظروا إلى هذه الأحزاب على أنها تمزق الأمة إلى طوائف متناحرة يقتل بعضها بعضاً لمصلحة أعدائها.

ونظر البعض الآخر وعلى رأسهم الشيخ حسن البنا على أن الأحزاب لم تخدم إلا العدو البريطاني لذلك وقف ضدها وكذلك فعل الشيخ أبو الأعلىالمودودي.

إلا أن نجاح ظاهرة الأحزاب في أوروبا في صناعة نموذج ديمقراطي سليم زاد المشاركة السياسية ونقل السلطة بشكل آمن دفع الكثير من القيادات الإسلامية على تغيير مواقفها من موضوع الأحزاب وبدأنا نرى كثير من الآراء والفتاوي تبيح الأحزاب وتدافع عنها وتعدها ضرورية لحياة سياسية سليمة والبحث يستعرض هاتين المرحلتين بما فيها `من تناقضات وتحولات.

Abstract

It was strange to any Moslem scholar to think in making or supporting political party, since most of them considered these parties as instrument to divide the Moslem Nation.

But after the success of these Parties to formulate democratice systems and enhanced peoples political particpation, many of present Moslem leaders and scholars changed their minds to support making parties in Moslem countries.

This research deals with this controversy, where it shows the two points of views.

مقدمة

الأمر الذي لا شك فيه إن التاريخ السياسي الإسلامي لم يدرس بالشكل المناسب ولا بالشكل الكافي لذلك لازلنا نفتقر إلى بلوره مفاهيم خاصة بنا من خلال هذا التاريخ، ولأن النظريات المعرفية التي تولدت من هذا المجال قليلة فأننا كثيراً ما نلجأ إلى الغرب كي نأخذ ما أصل مفكروه وما أضافوا

إلى المعرفة الإنسانية، ثم نأخذ بعد ذلك المنهاج السلوكي الذي تبلور على أثر تطبيق هذه النظريات.

إن الواضح أن الفكر السياسي الإسلامي الحديث والمعاصر لازال يواجه أزمة الثقة في الذات والخوف من الذوبان في الآخرين لذلك يقف بعيداً لا يقترب إلا إذا شعر بالأمان أو ارتكب مخاطره.

أن أزمة الثقة الموجودة هي انعكاس لازمه الثقة التي تواجهها الأمة الإسلامية كلها في نفسها دون النظر إلى تاريخها ، فلم يقف الفكر الإسلامي سابقاً عاجزاً أمام التحديات التي واجهت النظام السياسي ولجأ إلى ما لدى الآخرين لينظر ما إذا كان الموجود لديهم كافياً لحل الأزمات أو صالحاً لتطوير الأداء، وكان ذلك من خلال المعايير الشرعية . والبس هذا الفكر وهذه الإفرازات الإنسانية والإبداعات المطورة اللون الإسلامي لأنه نتاج هذا الإنسان الذي يربطه بأخيه الإنسان رباط العبودية لله والأخوة في الدين.

لقد مرت الأمة في مرحله من تاريخها رفض فيها الاجتهاد واعتبر وكأنه جريمة فتصارع الناس على كل شئ ،على المذاهب، والولاء القبلي، والانتماء القومي ، وغير ذلك، ولا زالت هذه القضية تؤثر حتى يومنا هذا إذ لازلنا إلى اليوم نعانى من فتاوى ومواقف سياسية سابقة، فرضت علينا نمطاً سلوكياً وفكرياً معيناً واصبح الخروج عن هذا النمط وكأنه خروج عن الدين.

أن موضوع التعددية الحزبية واحد من الموضوعات التي لازالت تثير خلافاً وجدلاً عميقاً في الأوساط الإسلامية بشكل عام بحيث أدى هذا الخلاف والجدل إلى انقسام بين معارض ومؤيد وثالث يحاول تخطى الأمر إلى ضرورة التعامل مع الواقع السياسي والالتزام بقواعد اللعبة السياسية التي حددتها الأنظمة السياسية التي شكلت أمرا واقعاً لا مجال لإنكاره.

ولقد برزت عدد من الأحزاب السياسية على اثر التحول في القنا عات ، والإيمان بأن الغاية التي لا تمس هي الدين فقط أما وسائل نشره والدعوه إليه فهي اجتهادات إنسانية ابتدأت منذ فجر التاريخ الإسلامي.

هذا التحول لم يأت فجأة كما أنه لم يأت من فراغ ولكنه جاء عبر مخاض طويل من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات العربية والإسلامية ، إلى درجة أن أصبحت السمة الغالبة هي الفكر الذي يدعو ويؤمن بالتعددية الحزبية رغم حالات الصراع الغالبة على العلاقة بين الحركات الإسلامية والنظم السياسية.

أن انعدام الثقة المتبادلة بين الطرفين والاتهامات المتبادلة " بالديكتاتورية " من كل طرف جعلت

قضية التعاون والقبول والاحتكام إلى صندوق الانتخابات أمراً عسيراً ، فلازال التخوف من الأخر هو الذي يؤثر على اتخاذ القرار.

لذلك فأن قبول الحركات الإسلامية والفكر الإسلامي المعاصر بالتعددية الحزبية هو خطوه جيده إلى الأمام لأنه يعنى قبول الأخر فكراً وسلوكاً وهو من بدايات الحزبية السياسية.

أن الثقة في الذات من قبل الحركات الإسلامية أدت إلى قبول الاحتكام إلى الجمهور والقبول بنتائج الانتخابات وإلى مزيد من الثقة في الأساليب المستخدمة للتأثير في إدراك الجمهور ووعيه فالخوف من ضعف الحجة بدأ يتلاشى مع زيادة الوعي الذاتي للفكر السياسي الإسلامي المعاصر وكذلك زيادة الوعي لدى الجمهور والتجربة المكتسبة. إن الإفرازات الفكرية الوافدة أو المتولدة من اجتهادات النظم السياسية أصبحت عقيمة وغير قادرة على إيجاد الحلول المناسبة للأزمات والمشاكل التي تواجهها النظم السياسية الإسلامية بل والامة جميعاً واحدث هذا الإدراك نوعا من الثقة في الجمهور بأنه سوف يتآلف مع العمل الإسلامي إذا تم تقديم هذا العمل بصوره فضلى وبطريقة مناسبة.

أهمية البحث

هذا البحث من البحوث التي تناولت موقف الفكر السياسي الإسلامي المعاصر من التعددية الحزبية، فهناك الكثير من الكتب والمقالات والبحوث والندوات التي تناولت هذا الموضوع بطرق متفاوته من العرض ولكن هذا البحث يرصد التحول في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ويحاول أن يفسر أسباب هذا التحول وأهميته وفي نفس الوقت يحاول أن يبرز التدرج في موقف هذا الفكر من هذه القضية وربما هذه هي الإضافة التي يركز عليها البحث.

منهاج الدراسة والبحث

يقع هذا البحث ضمن المنهج الوصفي والتحليل المقارن فهو يتتبع المواقف والتصريحات فيأخذ منها ما يتناسب مع أهدافه ويحاول أن يفسر أسباب هذه المواقف وتطوراتها والوصول إلى التسلسل المنطقي الذي يوصل إلى هدف الدراسة.

أما مادة البحث فهي الكتابات والمقالات والندوات والبحوث التي صدرت من عدد من المفكرين الإسلاميين ورجالات العمل الحركي الإسلامي . والملاحظ أن الدراسة لم تحصر إفرازات الفكر السياسي الإسلامي المعاصر كلها ولكنها استخدمت المتاح منها للوصول إلى هدف الدراسة.

أهداف هذا البحث

تتلخص أهداف هذا البحث في وضع المتابع والقارئ في كيفية انتقال الفكر السياسي من الرفض المطلق إلى الإيمان بالتعددية بل والدفاع عنها ويبين مدى المرونة التي يتمتع بها هذا الفكر بحيث لم يقف جامداً إزاء التطورات السياسية المتجسدة ولكنه تفهمها وتتفاعل معها وان لم يكن هذا التفاعل على المستوى المطلوب ، وذلك للمعوقات الذاتية المتمثلة في الخلافات الداخلية والانقسامات الخارجية التي تبثها نظمنا السياسية والتي تفرض بمقتضاها ممارسات القمع الفكري والإرهاب المادي والمعنوي.

التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر

الحزب وأهميته في العمل السياسي

معنى الحزب السياسي

تعددت تعريفات الحزب السياسي بين كثير من المفكرين إلا أنها مع ذلك اتفقت في قضايا أساسية

ومن التعريفات التي تناولت الحزب السياسي تعريف ادموند بيرك المفكر الفرنسي الذي يرى بأن الحزب "هو اتحاد مجموعة من الأشخاص بهدف العمل معاً لتحقيق الصالح العام وفق مبادئ معينة"[١].

- وبالتالي فأن عناصر تكوين الحزب حسب هذا التعريف هي أولاً: الأشخاص، وثانياً: الأفكار السياسية، وثالثاً: التنظيم.
- تعتبر الأحزاب مظهرا حديثا من مظاهر العمل السياسي الحضاري، وهي تعبير عن وجود الحرية السياسية والديمقراطية، فالقبول بوجود أحزاب في بلد ما معناه توافق أبناء هذا المجتمع على قبول بعضهم البعض بصرف النظر عن اختلافاتهم الفكرية ومعتقداتهم وسلوكياتهم السياسية[٢] وإمكانية تعاونهم لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع.
- كما أن الأحزاب في الحياة المعاصرة تعمل على تنظيم الخلافات العقائدية والسلوكية والفكرية بحيث ترشد هذه الخلافات وتبرزها في إطار قانوني وسلوكي مقبول على الغير بعيداً عن العنف والإقناع القسري المستند إلى الإكراه.
- وهي في نفس الوقت تقوى وحده المجتمع من خلال تنظيم الأفراد ذوى الأفكار المتشابهة في إطار واحد يجعل من شتات هذه الآراء قوه ضاغطة وفاعله لنشر هذه الأفكار في المجتمع أولا ثم للوصول بهذه الأفكار إلى مستوى القمة واستخدامها كبرنامج سياسي مؤثر في سياسات

الحكومة والمجتمع.

- كما أن الأحزاب تقوم على تطبيق مبدأ تداول السلطة بالطرق السلمية من خـــلال اللجـــوء إلـــى صندوق الانتخاب وإيصال الفائز إلى سده الحكم ورضى الجميع بنتائج تصويت المجتمع؛ وهـــذا يعنى أن المجتمع هو الذي يعطي الثقة لمن يقوم بحكمة ، وذلك بدلاً من اللجؤ إلى اكتساب الحكم من خلال اللجوء إلى فوهة البندقية وفرض إرادة الحزب بالقوة.

كما أن هناك كثيرا من الفوائد إلى تقدمها الأحزاب لخدمة المجتمعات التي توجد فيها منها[٣].

١. إعداد القادة وتقديم الأشخاص المرشحين للانتخابات وكذلك البرامج السياسية التي تحدد سياسات الأحزاب والحكومات المقبلة التي تشكلها هذه الأحزاب في حالة النجاح، وتقوم الأحزاب باختيار المرشحين من خلال المنتمين لها لمعرفتها إياهم عن كثب ولمعرفتها لقدراتهم وإمكانياتهم. وعاده ما تحاول تقديم الأفضل الذي يملك فرص نجاح اكبر لأن نجاح المرشح يعنى نجاح الحزب.
٢. تقوم الأحزاب عادة بإلقاء الأضواء على المسائل الهامة التي تواجه المجتمع وتقـــوم الأحـــزاب بدور تنويري وترشيدي للمجتمع لإعانته على تحديد موقفه من القضايا المطروحة عليه، وهـــي بذلك تأخذ بيد الجماهير نحو دمجها في العملية السياسية وزيادة مشاركتها.
٣. تقوم الأحزاب عادة بمراقبه أعمال الحكومة ومحاسبتها بالوسائل القانونية المشروعة سواء مـــن داخل البرلمانات أو على صفحات الجرائد والمجلات التابعة للحزب أو تلك التـــي يكتـــب فيهـــا أعضاء الأحزاب آراءهم ومواقفهم وتقوم الأحزاب عادة بفـــضح مـــساوئ سياســـات الحكومـــة للمجتمع للضغط عليها للتراجع عنها قبل استفحالها وتحولها إلى أدوات ضاره بمصلحة الأفـــراد والمجتمعات، وعادة ما تتوقع الأحزاب الأخطاء قبل وقوعها وتنبه إليها مما يدرأ عن المجتمـــع كثيرا من المشكلات .
٤. تنظيم وسائل التعبير وتوفير منابر للأفراد والفئات وضبطها حتى لا تتحول الاختلافات إلى صدا مات عنيفة تودى بوحدة المجتمع.
٥. تلعب الأحزاب دورا طيبا في إذكاء روح الروح الوطنية وتبنى هموم المواطنين وفي ظلها يمكن أن يحدث التغيير والتقدم نحو المساواة والعدالة الاجتماعية وتنمية المجتمع نحو الأفضل[٤].
٦. كما توفر الأحزاب المناخ الصالح لنمو وازدهار نظريات في شتى المجالات سواء الـــسياسية أو الاجتماعية وتقوم بدورها بعرض هذه النظريات على المجتمع للتعرف عليها وتفتح ميدانا واسعا لتبادل الآراء مما يرشد سياسة المجتمع ويوجهها نحو السياسات الصحيحة[٥].

٧. تنظيم أساليب الاحتجاج ضد النظام الحاكم وتقديم البديل للمجتمع عن النظام السياسي الموجـود وفي نفس الوقت تقدم فرصه لمن يتطلعون إلى الحكم والسلطة لتحقيق رغباتهم[٦].

الحزب السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر

لا يوجد هناك نص شرعي سواء في القرآن الكريم أو في السنه النبوية المطهرة يحـدد شـكل النظام السياسي ولا آليات عمل هذه النظام، وبالتالي اصبح هذا الميدان مفتوحاً لاجتهـادات العلمـاء والفقهاء كل يحدد رأيه بناء على تجربته الخاصة أو وعيه العام بمجريات الأحداث السياسية الآنية أو التاريخية. وعلى ذلك أنقسم العلماء في هذا الصدد، فمنهم

أولاً: من رأى حرمة تكوين الأحزاب السياسية واستند في ذلك إلى نصوص في القرآن الكريم أولهـا بحيث يسند رأيه.

ثانياً: منهم من رأى أن مصالح المسلمين المرسلة تقتضي وجود الأحزاب السياسية وان الحياة السياسية الحالية أصبحت تتطلب مثل هذه الظاهرة.

ثالثاً: منهم من رأى أن تكوين الأحزاب ضرورة شرعية لابد من وجودها.

المطلب الأول

حكم تكوين الأحزاب

تكوين الأحزاب السياسية حرام

يتزعم هذا الفريق الأستاذ صفي الرحمن المباركفوري، مسلم من الهند فـي كتابـة "الأحـزاب السياسية في الإسلام" إذ يرى أن الافتراق والاختلاف هما أكبر مظهر من مظاهر الأحزاب السياسية، بل أن الافتراق والاختلاف هو بنيانها، وبالتالي فأن تكوين الأحزاب يجلب على المـسلمين الـضرر والشر ومفسدته اكثر من مصلحته، وبالتالي إذا كان الغالب هو المفسدة فهي ترجح المنع على الجواز.

إلا أن المباركفورى يذهب ليؤكد أن هناك نصوصا شرعية مستمدة من القرآن تحذر من جميـع أنواع الفرقة وهى في قولة تعإلى: (أن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شئ إنما أمـرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون)[٧] وقوله تعإلى (منيبين إليه واتقوه أقيموا الصلاة ولا تكونـوا مـن المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحـون)[٨]، وقولـه تعـإلى (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)[٩] ويضيف (وبعد ذلك أقول: إذا قلنا بتكوين الأحزاب الـسياسية فـي

الإسلام ، فالحزب أما أن يجعل الإسلام أساس الولاء والبراء أو يجعل امراً آخر غيره، فإن جعل الإسلام هو الأساس فأن الإسلام لا يحتاج إلى إقامة حزب آخر أو تنظيم جماعة أخرى، بل هو نفسه يكفي لذلك، وان جعل أساسهما امراً أخر غير الإسلام فأن هذا الأمر في معظم أحواله لا يخلو من أن يكون من أمور الجاهلية ..... ومعلوم أن الإسلام قد نهى عن الدعوة إليها وعن الانضمام تحت لوائها)[١٠] ويضيف إذن فلندع هذا الأساس المنتن للأحزاب ولا نلوث به الإسلام[١١].

ويسند الأستاذ المباركفورى رأيه من الواقع السياسي المعاش إذ يرى أن الحزب إذا كان في السلطة (لا يدخر وسعاً في تضليل الشعب وتمويه الحقائق والباس الأخطاء الفادحة لباس الحق والصواب) ويستخدم في سبيل ذلك كل الأدوات الإعلامية المتاحة التي يحتكرها لصالحة رغم إنها أمانة في يده ثم يقوم بقمع الأحزاب المعارضة وتكميم أفواهها وربما يقدم هذه الأحزاب للمحاكم في قضايا لا أساس لها ومفتعلة ولا تستند إلا إلى الزور ويقصد بها والتشهير[١٢].

إما إذا كان من الأحزاب المعارضة فأنه يجهد نفسه في الافتراء على الحزب الحاكم وتشويه سمعته والهجوم على كل نشاطاته ويسعى بجد لإيقاع الحكومة والحزب الحاكم في ورطات وأزمات ويفرح حين تقع الحكومة في أخطاء ويعدها رصيداً له في المعركة الانتخابية القادمة[١٣].

ويتناول واقع الحال في بلاد المسلمين واثر الأحزاب فيها فيذكر أن التجارب دلت أنه عندما وصلت الأحزاب إلى السلطة أنزلت بالبلاد افدح المصائب ولعب قادتها دور الجلاوزه وكلاب الاستعمار وساموا الموطنين سؤ العذاب وتاجروا بالبلاد وجعلوها رهنا في أيدي أعداء الإسلام يسرقون ثرواتها ومحصولاتها ويتصرفون بها كيف يشاءون.

أما عن تصرف قادة الأحزاب في الداخل فدورهم يرتكز على توطيد سلطتهم من خلال النهب والسلب والقهر والفتك وهتك الأعراض والعبث بالمحرمات[١٤].

لقد كان الأستاذ المباركفوري قاسيا في حكمة على الأحزاب واعتبارها مرضا يصيب الأمة ولقد كان متأثراً في موقفة بموقف الأحزاب في الباكستان حيث رسخت الأحزاب في الباكستان تقسيمها إلى شرقية وغربية بعد انتصار الهند عليها.إلا أن موقف المباركفوري لم يكن غريبا فقد سبقه في هذا الاتجاه علماء ومفكرون حركيون إجلاء كان موقفهم لا يقل تشدداً عن موقف المباركفوري من هؤلاء الأستاذان حسن البنا المرشد العام الأول لحركة الإخوان المسلمين في مصر، وأبو الا على المودودي أمير الجماعة الإسلامية الأول في الباكستان. إذ أن كلاهما هاجم الأحزاب ووجودها في بلاد العالم

الإسلامي ورأى أنها تضر بوحدة المجتمع وبمصلحة البلاد .

موقف حسن البنا من التعددية الحزبية

يقف الأمام حسن البنا من الأحزاب السياسية موقف الرافض والمدين لهذه الظاهرة فهو رأى فيها "سيئة هذا الوطن الكبرى"(١٥)، إلا أن المؤكد أن حسن البنا لم يبين موقفه على أساس شرعي فهو في تحديد هذا الموقف لا يورد أحاديث نبوية أو آيات من القرآن الكريم للاستناد إليها ولكنه يستند إلى التجربة السياسية التي شاهدها وعاشها في مصر وبالتالي فأن موقف حسن البنا ليس يعد نابعاً من موقف عقدي اكثر مما هو نابع من الحرص على مصلحة المسلمين ووحدتهم فتجربته دلته على أن الأحزاب هي أساس الفساد الاجتماعي الذي اصطلت مصر بناره وأن الأحزاب المصرية في رأيه ليست أحزاب بالمعنى الحقيقي ولكنها إنشقاقات بين شخصيات من أبناء الأمة. وعلى ذلك فهي ليست اختلافات بين برامج سياسية وانما بين أفراد(١٦).

أن وجود الأحزاب أدى إلى إشعال نار الخصومة في نفوس الحاكمين والمحكومين على السواء لان المجتمع فهم أن الأحزاب تعنى عداوة وبغضاء وإلى أن ترى الحق في جانب الخصوم الحزبين باطلاً والباطل في جانب أنصار الحزب حقاً.

ويرى أن هذا الداء يستشري في الأمة فلا تستطيع توحيد صفوفها في أي موقف قومي مهما يتوقف عليه صلاح أمرها ومستقبلها ، وبالتالي أدى ذلك إلى صرف معظم الجهود الفكرية والعملية إلى واحد من أمرين.

الأول: الإيقاع بالخصوم الحزبيين.

الثاني: اتقاء مكائدهم.

وكلا الحاكم والمعارضة يصرفان جهدهما في هاتين الناحيتين وفي هذه الأثناء تضيع الحقوق وتتعطل المصالح ويستفيد الخصم والعدو(١٧).

وبالتالي فقد دعي الشيخ البنا إلى حل الأحزاب جميعاً وتكوين حزب واحد يعمل لاستكمال حرية البلاد واستقلالها لقد كان الواضح أن موقف حسن البنا متأثر بما كان عليه الوضع في مصر إذا رأى أن التعددية الحزبية مع افتقارها إلى الفهم الصحيح لاصول الممارسة السياسية الحزبية وتقديمها مصالح زعاماتها على مصالح البلاد إنما يجعل منها معوقا كبيرا أمام الجهد الذي يبذلة الوطن للتخلص من الاحتلال، فهو يريد حزب واحد غير منقسم على نفسه ويصعب اختراقه سواء لمصلحة

الإنجليز أو لمصلحة القصر.

وبالتالي فأن موقف البنا كان مسبباً بإعطاء المجتمع المصري دفعة للتخلص من الانشقاقات والصراعات التي أدت إلى إفساد الأوضاع أضعفت قدرته على التخلص من (الخصم الجاثم على صدر البلاد)[١٨].

لقد رفض أن تكون التعددية الحزبية شرطاً لصلاح النظام البرلماني أو ضرورة له، إذ مع أن الحكم النيابي في اعرق مواطنه قام على التعددية السياسية إلا أنها لم تكن حزبية مسرفة، فبريطانيا والولايات المتحدة لا يوجد بها إلا حزبان رئيسيان أما ماعدا ذلك فلا حزبية ولا أحزاب، أما تلك البلاد التي تطورت فيها الأحزاب وتعددت فقد ذاقت الامرين في الحرب والسلم على السواء وضرب مثالاً لذلك فرنسا[١٩].

وفي نهاية المطاف أكد حسن البنا في رسالته إلى المؤتمر الخامس أن هناك فرقاً بين حرية الرأي والتفكير والإبانة والإفصاح والشورى والنصيحة – وهو ما يوجبة الإسلام – وبين التعصب للرأي والخروج على الجماعة وهو ما تستلزمه الحزبية ويأباه الإسلام ويحرمة أشد التحريم حيث أن الإسلام في كل تشريعاته يدعو إلى الوحدة التعاون[٢٠].

أبو الاعلى المودودي

لم تبرز مواقف المودودي نحو الأحزاب والتعددية السياسية في كتاباته المتعددة في مجال السياسة إلا في كتيب صغير وهو محاضره ألقاها الأستاذ المودودي بمدينة لاهور في اكتو بر ١٩٣٩، وصدرت بعد ذلك باللغة العربية تحت عنوان " نظرية الإسلام السياسية ".

يقول المودودي في هذه المحاضرة في نقطة تتعلق بالدولة الإسلامية وما ينبثق عنها أن انتخاب الأمير يجب أن يستند إلى الآية الكريمة (أن أكرمكم عند الله اتقاكم)[٢١] وان هذا الأمير ليس له فضل على الجمهور وانما هو رجل كعامة الناس ولكن عليه المشاورة -. والأمير لدى المودودي لا يلزم بالمشاورة إذ يرى أن كثره العدد ليس ميزاناً للحق والباطل، وللأمير أن يخالف أعضاء المجلس كلهم ويقضي برأيه. ولكن على مجلس الشورى أن يراقب الأمير مراقبة شديدة ولهم أن يعزلوه إذا اتبع الهوى.

ومجلس الشورى يجب ألا يتكون من أعضاء وجماعات وأحزاب فالإسلام يأبى أن يتحزب أهل المشورة ويكونوا مع أحزابهم سواء كانت على حق أو على باطل، بل يبدى كل واحد منهم رأيه بالحق

بصفته الفردية وان يدوروا مع الحق حيثما كان ولا يحيدوا عنه قيد شعره[٢٢].

أن المدقق في رأى المودودي لا يجد فيه تحريماً شرعياً لوجود الأحزاب في الأصل ولا ينكـر على الأحزاب عملها ولكنه ينكر على أهل المشورة أن ينتموا إلى أحزاب معينه وذلك حتى لا يتأثروا بمواقف وسياسات أحزابهم ويبقى تأثرهم دائماً بمصلحة الأمة.

وفي حالة انتمائهم للأحزاب فأن عضويتهم في مجلس الشورى يجب أن تفرض عليهم التجـرد من الانتماء الحزبي في اتخاذ مواقفهم وسياساتهم لأن ذلك قد يؤدى إلى تشتت الأمة إذا تـشتت أهـل المشورة.

أن الواضح أن الخبرة التاريخية للمودودي واستقراء التاريخ قد دفعه إلى هذا الموقف إذ أنه أراد أن تبقى طائفة معينة بعيده عن المؤثرات الأخرى غير المؤثرات الدينية تشير على الخليفة في بعد عن الأهواء والتأثيرات الحزبية والطائفية، وبالتالي فأن موقفه لم يستند إلى مانع شرعي ولكن إلى مصلحه الامه.

المطلب الثاني

ملامح التحول إلى قبول التعددية الحزبية

الأحزاب ضرورة لابد منها في الوقت الحاضر : -

إن ظاهره رفض الأحزاب لم تبق على ما هي عليه وذلك لأن نجاح التجربة الديمقراطيـة فـي اوربا طغت على الواقع السياسي العالمي وأفسحت المجال واسعاً للشعوب للمشاركة في حكـم نفـسها والحد من طغيان الحكومات.

هذه التجربة ارتبطت بالتعددية السياسية التي انتشرت في البلاد الأوروبية وأصبحت لا تـستقيم الحياة السياسية وتترسخ معانى الحرية إلا بوجودها.

وقد تأثرت العقلية العربية والإسلامية بما حدث في أوربا ووجدت في تجربتها الديمقراطية منهجاً لتحجيم دور الحكومات وإعطاء دورا أكبر للشعوب. وقد أدت الديكتاتوريات المنتـشرة فـي العـالم العربي والإسلامي إلى المطالبة بإفساح مساحة اكبر من الحرية السياسية وإتاحة المجال واسعاً أمـام القوى السياسية للتعبير عن ذاتها ومواقفها بما يتيح تصحيح المسار السياسي للنظم السياسية العربيـة والإسلامية وقد شاركت في هذه المطالبة جميع القوى السياسية المنتشرة سـواء الإسـلامية منهـا أو

العلمانية أو الاشتراكية أو القومية ذلك أن النظم السياسية دأبت على الانفراد بالحكم وحصره في فئة واحده دون الآخرى وفي كثير من الأحيان في شخص الرئيس وعزل بقيه القوى السياسية الأخرى عن العملية السياسية.

أدت المطالبات المتكررة المستمرة بمزيد من الحريه ثم رغبة النظم السياسية في الظهور بمظهر الدول الديمقراطية في نهاية القرن العشرين إلى التجاوب، وأتاحت الفرصة لبروز الأحزاب في العديد من البلاد العربية ابتداء من المحيط إلى الخليج ولم يستثن من هذه البلاد إلا القليل[٢٣] ورغم أن هذه الأحزاب التي برزت في الساحة لسياسة العربية والإسلامية لا زالت تمارس اللعبة السياسية في أضيق الحدود إلا إنها تعتبر تطوراً ملحوظاً ونقله موضوعية نحو حرية التفكير والسلوك.

لقد فرض الواقع السياسي بعد استقلال البلاد العربية وزوال الاستعمار ونشأة الأحزاب نفسه على الحركات الإسلامية والمفكرين السياسيين، ووجدوا أنفسهم مرغمين على التعامل معه والاعتراف به ومن هنا برز فكر سياسي يدعوا إلى الانخراط في العملية السياسية، بل ذهبت بعض الحركات الإسلامية إلى التعامل مع التطورات السياسية دون كثير من التساؤلات ودخلت الانتخابات وحاولت الوصول إلى البرلمان، بل شارك بعضها في الحكومات كما حدث مع حركة الإخوان في الأردن واليمن والسودان. وواكب هذا التوجه اضطراب في الموقف خصوصاً وان كثير من الحركات الإسلامية كانت تقف من النظم السياسية الموجودة موقف الناقد الشديد.

وقد نشأت في أو ساط الحركه الإسلامية وبين المفكرين المسلمين مباحث فكرية حول مدى قبول التعاون مع الأنظمة السياسية من عدمه. ففريق ذهب إلى إباحة دخول البرلمان وقبول المناصب الوزارية وأخر قبل الدخول إلى البرلمان وأصر على رفض المناصب الوزارية وثالث حظر الدخول إلى البرلمان والوزارة حتى تستقيم الدولة على حكم الله[٢٤].

رغم هذا الاضطراب إلا أن التيار الأعم الذي اصبح سائداً هو ذلك الذي يدعو إلى الانخراط في الحياة السياسية دون تأخير سواء في دخول البرلمان أو دخول الحكومة أن أمكن.

وقد أعلن حزب التحرير في دستوره الذي أعلن عنه في مطلع الستينات أنه يحق للمسلمين إقامة أحزاب سياسية لمحاسبة الحكام والوصول إلى الحكم عن طريق الأمة.

وذهبت حركة الاتجاه الإسلامي في تونس هذا المذهب إذا أقرت عام ١٩٨١ أن كل القوى السياسية والشعبية لها الحق في ممارسة حرية التعبير والتجمع وسائر الحقوق الشرعية والتعاون في

ذلك مع كل القوى الوطنية، وهذا يعنى تحول الحركة إلى حزب مماثل للقوى الوطنية المتواجدة على الساحة[٢٥] بل أن حركة الإخوان المسلمين وهى الحركة الرائدة في مجال العمل الإسلامي التي كانت تنكر بالأمس على لسان المرشد العام ضرورة وجود الأحزاب بدأت في تغيير قناعاتها والبحث عن وسيلة لإنشاء أحزاب تكون قناة قانونية تمارس من خلالها العمل السياسي.

عبر عن هذا الموقف الأستاذ عمر التلمسانى المرشد العام الثالث للإخوان المسلمين عندما كتب في كتابه " ذكريات لا مذكرات" (نحن نملك قاعدة شعبية كبيره أن لم يستفيد منها الإخوان فسوف يستفيد منها غيرهم، ولم يبق لنا إلا التفكير في قناة شرعية نستطيع الوصول عن طريقها إلى البرلمان)[٢٦].

ويضيف في مكان أخر من الكتاب السابق (إذا لم يكن من قيام الحزب بد فمن العجز الفكري أن نقف حائرين، بل نسلك كل طريق مشروع يمكننا من نشر دعوتنا في كل الأوساط)[٢٧]

وعندما تولى الأستاذ محمد حامد أبو النصر مركز المرشد العام الرابع بعد وفاه الشيخ التلمسانى رحمه الله سار في ذات النهج وهذا يعنى أن الجماعة بقياداتها ومؤسساتها قد تبنت هذا الخط، إذ يقول الأستاذ أبو النصر وهو يكاد يكرر ما جاء في مواقف الأستاذ التلمسانى (عندما اصبح الإخوان عنصراً فاعلاً في الساحة السياسية والاجتماعية، كان لابد من إيجاد قناة قانونية للممارسة ولذلك قرر الإخوان تكوين حزب سياسي)[٢٨] أكد أبو النصر على أن هذا النهج الذي استحدثه التلمسانى كان يهدف إلى إعادة إحياء الجماعة بعد التوصية بحلها عام ١٩٥٤.[٢٩] وانه أسلوب حديث في العمل يهدف إلى الانطلاق إلى ميدان العمل السياسي من خلال قوانين الدولة.[٣٠] وعندما جاء الأستاذ مصطفي مشهور المرشد العام لحركة الأخوان لم يشذ عن هذا النهج رغم أنه كان في مطلع التسعينات يؤمن بوجهة نظر ترفض المخالفين للإسلام[٣١]، إذا ذكر الشيخ مصطفي: أن الإسلام مع التعددية الحزبية، وحركة الإخوان موجودة منذ عام ١٩٢٨. وأنكر أن وجود أحزاب ذات طابع ديني يؤدى إلى حرب أهلية لأنه من حق كل مواطن أن يفكر في إصلاح بلده ووطنه وحل مشاكله بالطريق الذي يراه مناسباً ويدعو غيره إليه)[٣٢] أن التغير الذي طرأ على موقف الشيخ مصطفي مشهور هو تبنى التعددية الحزبية في حركة الإخوان لم يكن تكتيكاً ولكنه استراتيجية يلتزم بها الجميع.

الفكر السياسي المؤيد للتعددية السياسية

أن قراءة متأنية للفكر السياسي الإسلامي المعاصر تبرز لنا أن كثير من الكتاب كان لديهم

الاستعداد للقبول بالتعددية السياسية في المجتمعات الإسلامية، بل ودافعوا عنها قبل بروزها مما جعل من هذا الدفاع تأهيلاً طبيعياً للمجتمع لقبول هذه الظاهرة.

فلقد كان جمال الدين الأفغاني وهو مفكر إسلامي سابق من المتحمسين للنظام البرلماني وتعدد الأحزاب وقد تحدث عن هذه الظاهرة حتى قبل نشأة البرلمانات العربية، وقد ذكر أنه حينما يقوم المجلس النيابي المصري لابد وان يشابه المجالس الاوروبيه ولابد وان تبرز فيه الأحزاب السياسية، حزب يمثل اليمين وآخر يمثل اليسار[٣٣].

كما تحدث الأمام محمد عبده عن التعددية السياسية أكد أنه لا خشيه معها على وحده الامه فالامم الأوروبية استطاعت أن تستخدم الأحزاب كوسائل متنوعة ومتعددة للوصول إلى غايات واحده ومع ذلك لم تفرقها هذه التعددية شيعاً متصارعة[٣٤].

إلا أن الفكر السياسي الإسلامي وقف في مرحلة الاستعمار عاجزاً عن الدفاع عن التعددية السياسية لأن كثير من القيادات الحركية المرجعية مثل الأمام حسن البنا والمودودى وغيرهم ممن قاد حركات التحرر كان يرى في التعددية سبباً لانقسام المجتمع، وبقيت هذه النظرية مسيطرة حتى ما بعد حصول معظم البلاد العربية والإسلامية على استقلالها وذلك للطبيعة الديكتاتورية التي تميزت بها نظم الحكم إلى درجة أن بعض المفكرين الذين عانوا داخل السجون أساليب وطرق التعذيب قاموا بتكفير هذه الأنظمة وتكونت على اثر ذلك جماعات تتبنى هذه الفكرة منها "جماعه التكفير والهجره" والتي تكونت في مصر وانتقلت بالتالي إلى بعض الأقطار المجاورة مثل فلسطين والأردن وسوريا.

ثم تجرأ بعض المفكرين إلى الدعوة إلى العمل السياسي حتى ولو من خلال القواعد التي وضعتها هذه النظم التي اعتبروها خارجة عن خط العمل الإسلامي وذلك من خلال أحزاب.

يقول الدكتور فاروق عبد السلام عن الموضوع (تسمرت نظراتنا عند أول السلم ... وما زال حكمنا على الأحزاب على أنها شر يهدد وحده الكلمة ويؤدى إلى تقسيم الجماعة إلى أحزاب متناحرة، وترفضها روح الشريعة)[٣٥] وهذا في رأيه نظره سطحية ذلك أنه يرى أن التعددية هامة في حد ذاتها لأنها تؤدى إلى وظيفة كشف الحساب والرقابة وسحب الثقة وتوجيه الاتهام كما أنها تيسر انتقال السلطة بأقل قدر من التضحيات، وتنظيم الخلافات إذ الناس مختلفون في الأساس هذا الاختلاف أما عقائدي أو شخصي وإذا اتفق الناس حول عقيدة واحده وهويه واحده سوف يظل الخلاف في الرأي. ومن الأفضل أن تكون الخلافات مكشوفة وعلى أرضية واضحة، فعندما تتعدد الأحزاب وتعمل في

ظل نظام قانوني فأن أصحاب الرؤى والنظريات والأحزاب من أمثال اليساريين أو الإسلاميين أو القوميين سوف يعملون في الضؤ بدل إجبارهم في حالة حرمانهم من العمل السياسي تحت الأرض.

ويضيف الدكتور فاروق أنه لا خوف على الإسلام في ظل تعدد الأحزاب وانما الخوف على ضياعه في ظل نظام الحزب الواحد، فحجج الإسلام القوية قادرة على دفع جميع الحجج مهما بلغت ومادام النقاش يعقد على الملأ ورسمياً والخوف يأتى مما يحاك في الخفاء ولو من فرد هزيل مرتبط بقوه أخرى خارجيه.

ويرى الدكتور فاروق ان مبدأ تعدد الأحزاب من أهم الضمانات والوسائل الحديثة في خدمة أي نظام حر يسعى لتحقيق الديمقراطية ومنع الاستبداد.

ويرى أنه طالما أن دستور الدولة ينص على ان الدين الرسمي للبلاد هو الإسلام فأن النظام السياسي قادر على توجيه دفه العمل السياسي كله بما لا يخرج من هذه المفاهيم ويرى أن ذلك ليس خروجاً على فلسفة النظام الحزبي[٣٦].

وممكن ان يذكر هنا أنه حتى في البلاد الأوربية تمنع بعض الأحزاب التي ترى فيها هذه الأنظمة خطراً على المجتمع مثل الأحزاب الشمولية.

ويستغرب الدكتور محمد ضياء الدين الريس في كتابه " النظريات السياسية الإسلامية "أفكار التعددية الحزبية مؤكدا ان هذا ليس بدعه في العمل السياسي الإسلامي، ولكنها قديمه إذ يرى ان الفرق الإسلامية التي شهدها التاريخ الإسلامي لم تكن مجرد مدارس فكرية تصل إلى تكوين الآراء ثم تكتفي بإبدائها ولكنها كانت أحزاباً بالمعنى السياسي الذي نفهمه اليوم في ميدان العمل السياسي، إذ كان لها مبادئ معينة أشبه بالبرنامج السياسي المتخذ هذه الأيام وتكافح كي تصل إلى تحقيق هذه المبادئ[٣٧].

ويذهب الدكتور محمد عبد القادر أبو فارس وهو من قيادات الأخوان المسلمين في الأردن في كتاب سماه "التعددية السياسية في ظل الدولة الإسلامية"، نفس المذهب إذا يرى ان التعددية السياسية ضرورية وذلك لأن الاختلافات بين البشر هي أمر طبيعي في الفكر والسلوك، وان التعددية في الأساس، جاءت في العقيدة نفسها، إذ يوجد في العالم يهود ومسيحيين ومسلمين وان الله لم يلغ هذه التعددية، ولم يلغها هذا الدين، بل اقرها وذكر ذلك في قوله تعالى (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي)[٣٨] وأمر المسلمين في علاقتهم بأهل الكتاب بحوارهم بالمنطق والعقل وبالتي هي احسن إذ قال تعالى (ولا تجادلوا آهل الكتاب إلا بالتي هي احسن)[٣٩].

إذا إذن لليهود بأن يعيشوا بدينهم المنحرف في ظل الكيان السياسي للمسلمين وبالتالي كيف يمكن ان يمنع هؤلاء من التعبير عن وجهه نظرهم وان يشاركوا في الحياة العامة للمجتمع المسلم؟ !!.

ويرى بأن الحزب هو الوحيد القادر على التصدي للمنكرات والفساد إذا صدر عن الحاكم وتضررت منه الأمة. وذلك لأن نصيحة فرد أو أفراد قليلين لهذا الحاكم لا تجدي. ولا يقام لها وزناً، أن إستبد به الهوى واستحكم به الغرور، فالحكم أقوى من الفرد لذلك لابد من تنظيم سياسي كبير يكون قادراً من خلال جهوده المنظمة ليراقب السلطة التنفيذية[٤٠] إلا أن الدكتور أبو فارس وضع شروطاً تحكم عمل الأحزاب وهى ضرورة تبنى الإسلام عقيدة وشريعة نظام حياه وتتقيد بالكتاب والسنة[٤١].

وفي دفاعه عن التعددية الحزبية يقول الدكتور فتحى الوحيدى: ان النظام الحزبي في العصر الحديث هو وسيلة وليس غاية ويهدف في الأساس إلى تحقيق الديمقراطية وحمل السلطة على تقبل توجيهات الرأي العام وما نراه في جواز قيام الأحزاب في الإسلام ليس أساسه تمثيل الطبقات أو الفئات وانما يجب ان يقوم على أساس المناهج والبرامج التي تهدف إلى تحقيق حياه افضل للمجتمع الإسلامي.

ويرى ان الاختلاف في الرأي سنه من سنن الله في الناس لقوله تعالى (ولو شاء ربك لجعل الناس أمه واحده ولا يزالون مختلفين)[٤٢] ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (افترقت اليهود على إحدى وسبعين شعبه وافترقت النصارى على اثنين وسبعين شعبه وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقه)[٤٣] إذ كان على الأمة الإسلامية أن تقوم هذا الخلاف وتنظمه لاصلاح المجتمع فلا شك ان ظاهره الأحزاب تقدم في هذه المجال نتيجة أكثر إيجابية ونفعاً.

ويحاول الوحيدى ان يخص قول اولئك الذين يرون أن تعدد الأحزاب في الإسلام لا بد أن يرتبط بالفساد والمشاكل فيرى أنه ليس صحيحاً القول أن كل خلاف يؤدى إلى إفساد المودة وآثاره البغضاء مما قد يؤدى إلى التمزق بدلاً من الوحدة ويؤكد أن هناك آثارا إيجابية في كثير من الأحيان لمثل هذه الخلافات إذ ان كثيرا من الخلافات كانت سبباً في كشف الأخطاء والحقائق وعاملاً من عوامل البناء وليس معولاً من معاول الهدم[٤٤]. ويضيف أن لفظ الأحزاب في الفكر السياسي الحديث اصبح يمثل مدلولاً هاماً تفخر به النظم الديمقراطية ولم يعد يرمز إلى الصراع والفتنه والتألب على الشر بقدر ما يدل على الوسيلة الهامة لممارسة الديمقراطية[٤٥].

ويذكر الأستاذ الغنوشى في كتابه السابق الذكر أن وثيقة هامة عن التعددية السياسية صدرت عن " مركز الدراسات الحضارية " الذي تشرف عليه شخصية اخوا نية هي الأستاذ محمود عاكف. وقد

قدم هذه الوثيقة الأستاذ صلاح الصاوى وهو شخصية قيادية في حركة الإخوان المسلمين وحاولت هذه الوثيقة ان تجيب على سؤال هام وهو هل تتسع المذهبية الإسلامية لتعدد الأحزاب الإسلامية؟

أكدت الوثيقة مبدأ التعددية الحزبية ودافعت عنه بل إنها ذهبت بعيداً عندما ذكرت ان من حق الأحزاب الإسلامية التعاون والتحالف مع الأحزاب العلمانية لدفع مفسده مشتركة أو تحصيل منفعة مشتركة مثل إقامة حكم ديمقراطي يتمتع فيه الجميع بحق الاختيار وبسائر الحقوق، ولكنها في نهاية المطاف اشترطت التزام كل الأحزاب بالشريعة الإسلامية وأنكرت حق وجود الأحزاب العلمانية في الدولة الإسلامية، وترى ان جمهور العلماء المسلمين يجمع على هذا التوجه واعتباره أثراً من أثار الغرب الذي هيمن على عقول ومشاعر المسلمين في عهود الانكسار(٤٦).

ثم تضيف وثيقة الأستاذ الصاوى تساؤلاً آخر وهو هل تتيح التعددية فرصه متكافئة لجميع أطرافها في ضوء ما يسفر عنه الاختيار الشعبي أم لا ؟ فهل تقبل الدولة الإسلامية ولاية اليهود والنصارى والملاحده والوثنيين، وتقبل ان تكون مناهجهم حاكمة في بلاد المسلمين؟ وتضيف ان الجواب الأكيد والقطعي هو لا(٤٧). ويعلق الأستاذ الغنوش عليها قائلاً: إلا تشعر الوثيقة بالتناقض بين تحالف الإسلاميين اليوم مع علمانيين من اجل إقرار الحرية للجميع، وبين مصادرة حقهم غداً إذا حصل الإسلاميون على الأغلبية فأقاموا حكم الإسلام. وتساءل بماذا يمكن تبرير هذا الازدواج في الموقف؟ ألا يوجد قاعدة في الإسلام تقول (كما تدين تدان)؟

ثم قال ان الوثيقة لم تتناول مواضيع هامة مثل وضع الاقليات الإسلامية في ظل حكم غير إسلامي. ولم تجب عن الموقف إذا اختار الشعب مشروعاً غير إسلامي لحكمهم، وماذا يفعل إذا فشل حزب إسلامي في الحفاظ على الأغلبية في انتخابات حره نزيهة ؟ هل عليه أن يحمل السلاح لفرض مشروعه بالقوة؟ أم يعتزل السياسة ؟ أم يصلح من حالة ويستأنف عمله في إقناع الشعب بمشروعه؟

وقد دفع موقف التأييد للتعددية السياسية الشيخ راشد الغنوشي إلى أن يسأل الأستاذ مهدى عاكف وهو من قيادات حركة الإخوان المسلمين – في رأيه عن وثيقة الأستاذ صلاح الصاوى فقال: هل للدولة الإسلامية سبيل على قلوب الخلق؟ فقال عاكف: لا. فعلق الغنوش: إذا لم يكن لها سبيل على معتقداتهم وأفكارهم، فهل يحارب مواطن أو مجموعة مواطنين اعتقدوا بفكره وعبروا عنها واجتمعوا عليها دون ان يرفعوا سيفاً ؟ . أو يشتموا أحدا أو يسخروا من عقيدته أو يعطوا ولاءهم لجهة أجنبية معادية للدولة الإسلامية؟ أجاب عاكف ليس للدولة عليهم سبيل(٤٨).

وقد عقدت ندوه في مركز الدراسات الحضرية بالقاهرة خصصت لمناقشه ورقة الأستاذ الصاوى مكونه من عدد من قيادات حركة الإخوان خرجت بنتيجة مفادها ان الورقة لا تعبر عن رأى الإخوان الرسمي[٤٩] واكدوا أنه لا يمكن الوقوف سلبياً من التعددية إذ التعدد ليس بالضرورة أن يعبر عن تناقض وان التعددية هي فرع لحق الاختلاف ولفطره الإنسان. واكدوا أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . واستبعد الحاضرون قيام أي نظام سياسي إسلامي على إنكار حق الاختلاف لأنه حق أزلي. وخرجوا بأن التعددية المحققة للتدوال على السلطة تحقق دوام السلطة وفعاليتها بمقدار ما تعبر الجماعات السياسية عن هويه المحكومين ومصالحهم.

واكدوا على ضرورة عدم التوجس من استخدام المفاهيم الأجنبية. وفي نهاية المطاف اقر الحضور بالاعتراف بحقيقة التعددية في النظام السياسي الإسلامي، ومبدأ تداول السلطة وقبول الآخرين وجوداً وفكراً. وفي نفس الندوة التي ذكر تفاصيلها الأستاذ فهمي هويدى في كتابه "الإسلام والديمقراطية"، ذكر الشيخ يوسف القرضاوى أن موضوع التعددية السياسية مطروح على المفكرين المسلمين منذ فتره زمنية طويلة، واصبح الآن ملحاً خصوصاً بعد ان شارك الإسلاميون في الانتخابات السياسية في كثير من البلاد، واعتبر الشيخ بأن هناك مشكلة حقيقية وهى تواجد اراء شاذة ترفض الاختلاف بين الناس وتريدهم أن يفكروا بمنهج واحد ومن خلال مدرسة فكرية واحده سواء كان ذلك داخل الصف الإسلامي أو خارجة واعتبر أن هذا توجه ضد الفطره السليمة وضد منظور الإسلام حيث ان الله تعالى اراد الناس مختلفين لحكمة أرادها وقدرها.

وأضاف ان المسلمين مارسوا التعددية السياسية على مدار تاريخهم، حيث كانت المذاهب أحزاباً في الفقه وبالتالي ما يمنع من إن تصبح الأحزاب مذاهب في السياسية[٥٠].

ورفض الشيخ القرضاوى رأى الشيخ مصطفي مشهور الذي قال فيه أنه لا يرى محلاً لفتح الأبواب للمخالفين للإسلام واكد الشيخ القرضاوي أن الاختلاف قائم بشده داخل الساحة الإسلامية وخارجها، وليس في ذلك عيب طالماً ان الجميع ملتزمون بتطبيق الشريعة الإسلامية فضلاً عن العقيدة، ثم أباح تعدد الأحزاب مهما كان نوعها وتوجهها فقال: فلتعدد الأحزاب وتختلف، علمانية كانت أم قومية أم ماركسية، وليتنافس الجميع لاجل الصالح العام وليحتكموا في شأن السلطة إلى الانتخاب الحر فإذا فاز الإسلاميون فقد جنوا ثمار جهودهم وإذا فاز غيرهم فهم أولى وعلى الإسلاميين أن يعودوا الى إقناع الناس بمشروعهم[٥١].

وقد أفتى الشيخ القرضاوى نفسه حول رأى الشرع في التعددية السياسية في كتابه "الإسلام

عقيدة وشريعة" فقال: أن الأحزاب هي صيغة جديدة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وتقويم اعوجاج السلطان دون إراقة دماء ولا يستطيع السلطان القضاء عليها بسهولة كما لا يمكن خداعها أو قهرها لأن لها امتدادها في الشعب ولها منابرها وصحفها وادواتها في التعبير والتأثير.

أن الأحزاب السياسية في حالة زيغ السلطان تستطيع أن تؤلب القوى السياسية على السلطة فتسقطها دون عنف أو دماء وهذا يعد تطويراً لفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. أن الأحزاب تعد وسيلة هامة في الاحتساب على الحكومة ومحاسبتها وردها إلى الصواب[٥٢].

لقد رفض الشيخ القرضاوى في فتواه مبدأ التعدد الحزبي القائم على العنصرية أو الإقليمية أو الطبقية ورأى أن ذلك يخالف الإسلام ولكن التعدد المطلوب هو القائم على الأفكار والمناهج.

ورفض كذلك الشبهة التي ترى أن الحزبية تتنافى مع الوحدة التي يفرضها الإسلام وذكر ان التعدد لا يعنى بالضرورة التفرق. والاختلاف ليس ممقوتاً فهو أشبه بالاختلاف في الاجتهاد بين العلماء واختلف الصحابة في مسائل فرعية كثيره ولم يضرهم ذلك شيئاً، فهو من باب الرحمة التي وسع بها على الأمة. وطالماً أن الوحدة بين الجماعات الإسلامية متعذرة فلا مانع من ان تتعدد بحكم اختلاف الأهداف والمناهج والمفاهيم.

ويرد الشيخ على من يقول أن التعدد الحزبي مستورد من الديمقراطية الغربية وانه ليس مبدأ إسلامي أصيل فيقول: ان الذي نهى عنه الإسلام هو التقليد الأعمى فيما يتعلق بتميزهم الديني كلبس الصليب للنصارى والزنار للمجوس أما ما عدا ذلك من شئون الحياة المتطورة فلا مانع، والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها، فقد أشار سليمان الفارسي رضى الله عنه بحفر الخندق حول المدينة وفي وقعة الأحزاب ولم يكن يعرف المسلمون هذه الحيلة[٥٣].

وبالتالي فلا غضاضة من اقتباس التعددية السياسية طالما أنها تصب في مصلحة المسلمين ولا تضرهم ويتم تعديلها بما يتفق مع القيم الدينية والمثل الأخلاقية الإسلامية.

وفي رده على الذين يتصورون بأن الدولة عندما تصبح تحت حكم حزب إسلامي فأنها ستلغى جميع الأحزاب المعارضة يقول الشيخ: أن الواقع يؤكد وجود جماعات متعددة وقوى مختلفة فإذا قدر لبعضها أن يمتلك زمام السلطة فأن من الأرشد أن تبقى القوه المنتصرة على القوى الأخرى التي يجب ان تبقى داعية موجهه آمره بالمعروف ناهية عن المنكر وإذا كان تعدد الأحزاب والقوى السياسية مشروعاً في ظل الدولة الإسلامية الملتزمة بأحكام الإسلام فمن باب أولى أن تتعدد الجماعات

والأحزاب قبل قيام دولة الإسلام ، ولا مانع من تعدد الجماعات التي تسعى لاقامة المجتمع المسلم[٥٤].

بل أنه حتى الحركات الإسلامية المحافظة جداً لا ترى في التعددية السياسية خطراً على المجتمع فلقد صرح الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق من قيادات الحركة السلفية في ردة على الرافضين لفكره الأحزاب إذ قال: ان هذه المؤسسات والوسائل (الأحزاب والجمعيات) ليست حراماً وآثما بذاتها، بل هي مصالح مرسله، لم يأت نص شرعي بإلغائها ويرى أن إقامة أحزاب أو جمعيات أو تجمعات في أي نظام ديمقراطي يسمح بتعدد الآراء والاتجاهات لا يعني بالضرورة إقرار المخالفين ولا الرضى بما هم عليه وانما الرضى بالطريق السلمي والدعوه ومنهجاً للتغيير والتخلي عن سياسة العنف والسرية وهذا محمود في الدين[٥٥].

وفي دراسة للباحث الباكستاني خالد اسحق في مجلة المسلم المعاصر تحت عنوان "الأحزاب السياسية ونمط القيادة في المجتمع الإسلامي" رد على خصوم التعددية الذين يستخدمون بعض آيات القرآن الكريم من قبيل "أن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء"[٥٦] فقال ان هذه الآية تركز على الاختلاف في الدين ولكن الاختلافات أنواع كثيره والاختلافات السياسية هي نمط من الاختلافات وليس بالضرورة ان تؤدى دائماً إلى التفرقة الدينية[٥٧].

ويتفق الدكتور محمد سليم العوا وهو من القيادات الفكرية الإسلامية في هذا الشأن إذ يرى ان الاختلاف بين الناس امر مقدر من الله حتى صار سنه من سنن الكون ولا يمكن تصور نظام سياسي إسلامي بدون تعددية سياسية لأنها أصبحت واجبه[٥٨].

ويؤكد الأستاذ هويدى ان المشروع الإسلامي كان قائماً دائماً على استيعاب الآخرين من أهل الكتاب والمجوس وهو لم يخرجهم من حسابه لأنه لو أخرجهم فمع من سيجرى الحوار؟ وإلى من سيتوجه الإسلاميون بالتبليغ ؟

أما الأستاذ الدكتور حسن الترابي فأنه من المؤيدين لهذه الفكرة والمدافعين عن الحرية الدينية والسياسية ويرى أن العقيدة هي التي تربى الإنسان لممارسة تلك الحرية[٥٩] لذلك بادر إلى تأييد نشأة الأحزاب في السودان وألف مع عدد من الحزبيين(جبهة العمل الإسلامي). بل أن الدكتور حسن الترابي كان متقدماً في رؤيته السياسية إذ شارك منذ منتصف الستينات في البرلمان السوداني، ثم دخل الحكومة السودانية في نهاية السبعينات، وفي عام ١٩٨٨ انضمت الجبهة الإسلامية التي يرأسها إلى ائتلاف حزبي بزعامة الصادق المهدي حيث أصبح الترابي وزيراً للعدل ثم نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للخارجية وغير ذلك[٦٠].

لقد كان الشيخ تقي الدين النبهانى من السابقين إلى الإيمان بفكره الحزبية لذلك عندما خرج من جماعة الإخوان ونشط في الضفة الغربية والأردن قام بتأسيس حزب التحرير، الذي يرى ان الإسلام ليس هو بناء للمساجد أو نشر للكتب والتعليم الديني فقط وانما هو مناهضة الحكومات غير الإسلامية من خلال نشاط الأحزاب الإسلامية[٦١].

وفي رأى الحزب ان الكتلة التي تحمل الدعوة للإسلام يجب أن تكون كتله سياسية، من هنا كان حزب التحرير وهو حزب إسلامي يشتغل بالسياسة[٦٢].

ولم تشذ الحركة الإسلامية السورية في تصورها للتعددية إذا تقول أحد بياناتها: أن من الحقوق الأساسية للمواطنين تأليف الأحزاب السياسية. فليس للثوره الإسلامية في سوريا أي تحفظ على أي حزب لأن ذلك يسقط مسوغات وجودها فهي لا تخشى على الإسلام من منافسة الأحزاب الأخرى[٦٣].

المطلب الثالث

الأحزاب ضرورة شرعية لابد منها

هذا التحول الواضح في الفكر الإسلامي المعاصر نحو القبول بالتعددية السياسية، ونجاح الأحزاب في الدول التي نشأت فيها في إضفاء ممارسة ديمقراطية واضحة واشتراك اكبر قطاعات من أبناء المجتمع في العملية السياسية، دفع بعض المفكرين الإسلاميين إلى ما هو أبعد من مجرد قبول فكره التعددية السياسية إلى التأكيد ان هذه التعددية امر واجب وهى لا تحتاج إلى ترخيص من الحاكم أو السلطة السياسية، وذلك لأن الله سبحانه وتعالى قد أعطى هذا التصريح في القرآن الكريم عندما قال (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون).

لقد رأى الأستاذ فهمي الشناوى في كتابه "نحو إسلام سياسي" إن هذه الايه هي امر من الله بتكوين الأحزاب وليس مجرد ترخيص وسماح وهو يرى بأن الله لم يطلب من المسلمين كأفراد أو من الامه معاً بالامر بالمعروف والنهى عن المنكر ولكن جعل ذلك من مهمة فريق من الناس"أمه" وهي بهذا المعنى كما يرى الأستاذ الشناوى "حزب" بلغة العصر.

وهذا يعنى ان هذه الايه قد حددت عناصر الحزب في الأفراد والفكرة والتنظيم[٦٤] ذلك ان كلمة الامه تعنى جماعة منظمة والفكرة التي تحملها هي الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وهذه القضايا واسعة جداً بحيث تطال جميع مجالات الحياة بما فيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

النتائج

إن استقراء التاريخ السياسي منذ فجر الدعوة الإسلامية لم يعط دلالات قطعية في كثير من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وقد ذكر الأمام الجوينى (أن معظم مسائل الإمامة عريه عن مسالك القطع، خليه من مدارك اليقين)[٦٥] وهذا يعنى أنه لا يوجد هناك نصوص صريحة تحدد طبيعة العمل السياسي وأشكاله، وتركت هذه القضايا للامة تتصرف بها بالشكل الذي يلائمها. من هنا تغيرت أساليب انتقال السلطة من عهد أبو بكر رضى الله عنه حيث بويع بالخلافة إلى عمر رضى الله عنه الذي اختاره أبو بكر إلى عثمان رضى الله عنه الذي اختاره مجلس مؤتمن مكون من سته أشخاص وهم الذين مات رسول الله صلى عليه وسلم وهو عنهم راض " الذين وصفهم انهم من أهل الجنه"[٦٦].

وكما كان الأمر في موضوع الإمامة كان في موضوع الأحزاب والقوى السياسية، والمستقرئ للتاريخ السياسي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم يجد بعد قدر من التفحص للواقع السياسي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ان المجتمع المسلم آنذاك قد انقسم فريقين هما المهاجرين والأنصار وان الأنصار انقسموا أيضاً إلى فريقين هما الاوس والخزرج.

هذا التكوين السياسي لم يعتمد على تفاوت قبلي وعرقي بل أيضاً اعتمد على التفاوت في الانتماء الاجتماعي بل ويمكن القول في التفاوت السياسي، إذ كان لكل فريق قيادته الخاصة التي انبثقت قراراتها من الشريعة الإسلامية والتقت على توجيهات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا زال التاريخ الإسلامي يتحدث عن دور سعد بن معاذ وسعد بن عباده سيدي الاوس والخزرج في كثير من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ألهامه كمستشارين لرسول الله صلى الله عليه وسلم ورو ساء لقومهما فلقد برز دورهما في اكثر من مناسبة.

في موقعه بدر عندما نادى في الناس قائلاً : اشيروا عليّ أيها الناس فقام أبو بكر الصديق فقال واحسن وقام عمر فقال واحسن ثم قام المقداد بن عمر رضى الله عنهم جميعاً فقال أمضي يا رسول الله لما أراك الله فنحن معك ثم نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم اشيروا على أيها الناس مره أخرى فلما أحس الأنصار وكان سعد بن معاذ صاحب رايتهم التفت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : لكأنك تريدنا يا رسول الله؟ قال: اجل. فرد عليه سعد رضى الله عنه قائلاً : فوالذي بعثك بالحق لو استعرضت بنا هذا البحر فخضته لخضناه معك وما تخلف منا رجل واحد[٦٧].

لقد كان سعد في هذا الخطاب يتحدث بأسم المجموع الذي مثله (وما تخلف منا) وهم الأنصار

وعندما اجتهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بوعد غطفان بإعطائهم نصف ثمار المدينة كي يعودوا عن حصار المدينة في غزوة الأحزاب اعترض سعد بن معاذ وسعد بن عبادة على هذا العرض وقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الاعتراض.

وبقيت قضية التمثيل السياسي للقوى الموجودة داخل المجتمع المسلم موجودة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم تحكمها أصول وقواعد سياسية وشرعية، وقد دعم هذا التوجه تصرف الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما فتحت بلاد الشام ، فأراد ان يبقيها وقفاً على الأمة الإسلامية وكان رأيه أنه إذا قسمت الأراضي المفتوحة فكيف تنفق الدولة الإسلامية على الجيوش والذريه والأرامل، إلا أنه وجد معارضة ممن شارك في فتح هذه الأقاليم واستغربوا تصرف الخليفة وقالوا: أتقف ما أفاء الله علينا بأسيافنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ؟[٦٨] فاتفقوا على الاستشارة، فأستشار عمر رضى الله عنه المهاجرين الأولين فاختلفوا ، فأرسل إلى عشره من الأنصار خمسه من الاوس وخمسه من الخزرج وعرض عليهم القضية[٦٩] قائلاً: إني لم أزعجكم إلا لأن تشتركوا معي في أمانتي فيما حملت من أموركم، فأنى واحد كأحدكم، وانتم اليوم تقرون بالحق ، خالفني من خالفني ووافقني من وافقني)[٧٠].

مع ذلك فأن الفقه السياسي وقف من قضية الأحزاب موقف مختلف جداً إذ إنه رأى ان الأحزاب إنما تعبر عن تمزق وفرقه وتشيع، وربما أثر التاريخ الإسلامي الذي تعددت فيه الفرق والطوائف والفتن والصراعات في موقف الفقه.

وعندما وقعت البلاد الإسلامية تحت الاستعمار الأوروبي واستطاع الإستعمار تدجين بعض القيادات السياسية الحزبية في كثير من هذه البلاد وجد بعض الفقهاء ان مصلحة الأمة تتنافى مع وجود الأحزاب خصوصاً وان الأحزاب كانت تتصارع كما جاء في سياق البحث حول قضايا صغيره، وربما هذا الذي دفع حسن البنا لأن يحدد موقفه الرافض من وجودها وتصرفاتها. ورأى حينذاك ان البلاد لن تتخلص من الاستعمار إلا بوحدة أبناءها في حزب واحد لا أحزاب متعددة ومتفرقة وبالتالي رفضت فكره الحزبية وحوربت على نطاقي الفقه والفكر السياسي الإسلامي.

إلا ان التحول نحو القبول بالتعددية السياسية وقبول وجود الأحزاب الإسلامية وقبول وجود الأحزاب الأخرى المعبرة عن تيارات وأفكار سياسية غير إسلامية بدأ بفرض ذاته في العقدين الماضيين، عندما وجدت الحركات الإسلامية ومراجعها الفكرية وكثير من رجالات الفكر ان منافذ الحركة السياسية في البلاد العربية والإسلامية مقفلة إلا من نوافذ الحزبية التي وضعت لها قوانين

تنظم عملها ووجودها في المجمتعات.

من هنا اتجه كثير من المفكرين المعاصرين للنظر إلى التاريخ السياسي الإسلامي أولاً ثم استقراء الواقع السياسي المعاصر ليجدوا إنه لا يوجد ما يمنع من تكوين هذه الأحزاب، بل ذهب بعض العلماء إلى الإفتاء بشرعية وجودها كما جاء في فتوى الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوى السالفة الذكر. ان الواقع السياسي لم يترك مجالا للتردد امام المفكرين والحركيين الإسلاميين من الخوض في غمار السياسة من خلال العمل الحزبي المشرع قانونا والمضبوط من خلال العلاقة بين السلطات الثلاث.

أن المرونة التي ابدأها الفكر السياسي في هذا المجال ملفتة للنظر خصوصاً وان جاءت متأخره نوعا ما. ان هذا التوجه الفكري الجديد جاء مواكباً للرغبة الشديده السائده في الحركات الإسلامية لدخول اللعبة السياسية والتصرف حسب أصولها في عدد من البلاد العربية. وفي كثير من الأحيان جاء هذا الفكر لاحقاً لدخول هذه الحركات البرلمانات، وبالتالي جاء هذا الفكر أما ليبرر تصرف الحركات أو يدافع عن نواياها في دخولها وبذلك فأن التأصيل الفكري لظاهره التعددية السياسية جاء متأخراً ولا زال ينقصه الحسم على مستوى العالم العربي والإسلامي، إذ على الرغم من تعامل الحركات الإسلامية مع الواقع السياسي ودخول حلبة السياسية إلا أنه مع ذلك لا زال الفكر السياسي الإسلامي يحتاج إلى مزيد من الإسهام إذ ان ظاهره الأحزاب لازالت مثيره للجدل إذا ان النظم السياسية ورغم دخول الحركات الإسلامية العملية السياسية لازالت تتهمها بأنها تريد استغلال اللعبة الديمقراطية للوصول إلى الديكتاتورية وهذا ما يبرز في نقاش كثير من الحكومات العربية وبعض المفكرين العرب والمسلمين.

ان الواقع يقول انه ما زال هناك دور هام للفكر السياسي الإسلامي في إبراز منهج سياسي إسلامي يثير قدر من القناعة لدى المجتمع بأن النموذج السلوكي السياسي الإسلامي لن يكون نظاماً سياسياً ديكتاتورياً ولكن نموذج يقدم حلولاً لمشاكل المجتمع بشكل فعال مثل بقيه المناهج ويخلق قناعة بأن المشروع الإسلامي يعطى الفرصة الكاملة للغير بالتمتع بجميع الحقوق السياسية التي تتوفر لهم في ظل النظم السياسية الأخرى.

إن قبول التعددية في الفكر السياسي الإسلامي هو خطوه متقدمة في سبيل قبول الآخرين والتعامل معهم وعدم رفضهم وابراز الممارسة الإسلامية بقدر من المرونة التي افتقدها في السابق.

الهوامش:

(١) د. عاطف ابراهيم عداون؛ جذور علم السياسة، دار البشير للطباعة والنشر والتوزيع، غزه ١٩٩٧ص ٨٥

(٢) المرجع السابق ص ٨٥.

(٣) د. فاروق عبد السلام: الحكم في العالم الإسلامي، مكتب قليوب للطباعة والتوزيع ، قليوب ، القاهرة ص ص ١٢٦ -١٢٨. وانظر كذلك د . عدوان ص ص٨٧ - ٨٨

(٤) د. اسحق أحمد الفرحان: في مواقف وأراء سياسية في قضايا عربية واسلامية، الطبعة الاولى، دار الفرقان، عمان الاردن ١٩٩٧ص ص ٥ -٦.

(٥) صفي الرحمن المباركفورى: الأحزاب السياسية في الإسلام، الطبعة الأولى، اصدار رابطة الجامعات الإسلامية، الهند، ١٩٨٧ ص ١٢.

(٦) المرجع السابق ص ١٢.

(٧) الانعام : ١٥٩

(٨) الروم: ٣١-٣٢

(٩) النساء: ٥٩ ، وانظر في هذا الموضوع المباركفوري ص ص٣٤-٣٧

(١٠) المرجع السابق ص ص٤٦ -٤٧

(١١) المرجع السابق ص ٤٧

(١٢) المرجع السابق ١٤.

(١٣) المرجع السابق ص ١٤

(١٤) المرجع السابق ص ص ٢٨ ، ٢٩ .

(١٥) مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا: المؤسسه الاسلاميه للطباعة والصحافة والنشر،بيروت، بدون سنة نشر،ص٢٢٠

(١٦) المرجع السابق ص ٢٢٠

(١٧) المرجع السابق ص ٢٢٦

(١٨) المرجع السابق ص٢٢٦

(١٩) المرجع السابق ص ٢١٩

(٢٠) المرجع السابق ص ١٨٠ -١٨١

(٢١) الحجرات : الآية ١٣.

(٢٢) أبو الاعلى المودودي: نظرية الإسلام السياسية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٩ ص ٥١ - ٥٣.

(٢٣) د . عاطف ابراهيم عدوان : التنمية السياسية رؤية عربية اسلامية، مكتبة اصدقاء الطالب غــزه ١٩٩٩ ص ٦٣-٦٤.
(٢٤) محمد على الضناوي : الطريق إلى حكم اسلامي، الطبعة الأولى، بدون ناشر ١٩٧٠،ص٢٦٠
(٢٥) د . عاطف عدوان ١٩٩٩: ص ٩٤
(٢٦) عمر التلمسانى: ذكريات لا مذكرات دار الطباعة والنشر الإسلامية ، القاهرة ص ٢٠٩
(٢٧) المرجع السابق ص ١٨٦
(٢٨) جريدة الأحرار ١٩٨٨/٨/٨ ص ٤.
(٢٩) مجلة لواء الإسلام ١٩٨٨/٧/١٥.
(٣٠) المرجع السابق .
(٣١) انظر البحث نفسه(التحول الى التعدديه) ص ١٩.
(٣٢) راشد الغنوشى، الحريات العامة في الاسلام، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣ص ٢٦١.
(٣٣) فاروق النبهان: الإسلام والأحزاب السياسية، مكتبه قليوب ، دون سنه نشر ، القاهرة ص ٢٨.
(٣٤) المرجع السابق ص ٢٥٢.
(٣٥) د . فاروق عبد السلام ص ١٣٢
(٣٦) المرجع السابق ص ١٢٩
(٣٧) الدكتور محمد ضياء الريس : النظريات السياسية الإسلامية،بدون ناشر ، القاهرة، ١٩٥٢، ص ٥١
(٣٨) سورة البقرة: الآية ٢٦٠
(٣٩) سورة العنكبوت : الآية ٤٦.
(٤٠) الدكتور محمد عبد القادر أبو فارس : التعددية السياسية في ظــل الدولـــة الإسلامية،مؤســـسة الرســـالة، بيروت،بدون سنة نشر، ص ٢٨
(٤١) المرجع السابق ص ٢٨
(٤٢) سورة هود الايه ١١٨.
(٤٣) صحيح البخاري ، الجزء الثامن ص ١٠٧ وصحيح مسلم الجزء الثالث ص ١٤٥٦.

(٤٤) الدكتور فتحى الوحيدى : الفقه السياسي والدستوري في الإسلام ، الطبعة الأولى مطابع الهيئة الخيرية – غزة ١٩٨٨ ص ص ١٠٦ - ١٠٧.
(٤٥) المرجع السابق ص ١٠٣.
(٤٦) الغنوش : ص ص٢٥٨ -٢٥٩.
(٤٧) المرجع السابق:ص ٢٥٩.
(٤٨) المرجع السابق ص ٢٦١.
(٤٩) المرجع السابق ص ٢٦١
(٥٠) فهمي هويدى : الإسلام والديمقراطية، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٣ ص ص٨٣ -٨٤.
(٥١) المرجع السابق ص ٨٤.
(٥٢) المرجع السابق ص٨٥.
(٥٣) المرجع السابق ص٨٥
(٥٤) المرجع السابق ص٨٥
(٥٥) فهمي هويدى: ص ٧٤.
(٥٦) سورة الأنعام، آيه ١٥٩
(٥٧) مجلة المسلم المعاصر يوليو ١٩٨٥.
(٥٨) فهمي هويدى: ص ٨٠.
(٥٩) سليم أبو جابر: حسن الترابي رائد الفكر الإسلامي المعاصر، مركز الدراسات العاصره، ام الفحم ١٩٩٥ ص ١٠١.
(٦٠) حوار مع الدكتور حسن الترابي ، مجلة قراءات سياسية ، مركز دراسات الإسلام والعالم السنه الثانية ، العدد الثاني ١٩٩٢ - ص ٥.
(٦١) أياد البرغوتى: الأسلمة والسياسة في الأرض الفلسطينية المحتلة، الطبعة الأولى ، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث ، القدس ١٩٩٠ ص ص٢٨ -٣٣.
(٦٢) مفاهيم حزب التحرير ، منشورات حزب التحرير ، الطبعة الخامسة ، القدس ١٩٥٣ ص ٦٧.
(٦٣) الحبيب الجنحانى ، أطوار الثورة الإسلامية في سوريا ، دراسة مقدمة لندوة" الصحوة الإسلامية " تونس ٢٩/٣٠ أكتوبر ١٩٨٤.
(٦٤) الأستاذ فهمي الشناوى: نحو إسلام سياسي، المختار الإسلامي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة ص ١٠ - ١٢.

(٦٥) د. عاطف عدوان :١٩٩٩ ،ص ٩١.

الشيخ محمد الخضري بك: تاريخ الأمم الإسلامية ، الدولة الايوبيه ، ٤ج ، المكتبة التجارية الكبرى القاهرة ج٢ ص٢٢.

(٦٦) إبن هشام ، محمد عبد الملك بن هشام المعا فرى ، السيرة النبوية ٤ج حققها مصطفي الــسقا وإبــراهيم الابيارى وعبد الحفيظ شلبى، دار الكنوز الأدبية الجزء الأول والثاني ص ٦١٥.

(٦٧) الدكتور عاطف إبراهيم عدوان: دراسات فلسطينية الطبعة الثالثة، مكتبة أصدقاء الطالب غــزه ١٩٩٩ص ٢٢-٢٣

(٦٨) المرجع السابق ص٢٢

(٦٩) المرجع السابق ص٢٢